

## تأهيل المؤسسات الصناعية بمنطقة المغرب العربي - واقع و آفاق

د.جلول بن عناية د. حاج صدوق بن شرقي - جامعة خميس مليانة  
د.أحمد أغروت- جامعة سالفورد ، بريطانيا

### مقدمة

الشراكة و التعاون الإقليمي و الدولي ميز في المرحلة الأخيرة بروز عدة اتفاقيات تعاون بين دول حوض البحر الأبيض المتوسط ،أهمها اتفاقيات الشراكة بين الاتحاد الأوروبي و دول المغرب العربي، هذه الأخيرة تهدف إلى خلق منطقة تبادل حر و السماح للمنتجات الصناعية بالدخول إلى الأسواق من و إلى الضفتين، مترتبة عنها التفكير التدريجي للحواجز الجمركية و غير الجمركية. من هذا المنطلق الاتفاقيات المبرمة أخذت كل الأبعاد السياسية ،الاقتصادية و الاجتماعية لخلق فضاء حوار متعدد الأطراف ومنطقة تكفل تحقيقه، الأمر الذي دعا إلى فتح حوار صريح بين الأطراف حتى تتفادى الدول الأعضاء في اتفاقيات الشراكة الصدمات الناتجة عن الانفتاح التجاري، وعليه وضعت سياسات إستراتيجية تمثلت في إعداد برامج تأهيل للمؤسسات و خاصة المؤسسات الصناعية بغرض حماية النسيج الصناعي لدول المغرب العربي نتيجة هشاشة أنظمتها الصناعية. فعملية تأهيل المؤسسات كانت و لا تزال من أهم محاور النقاشات الاقتصادية والاجتماعية، و باعتبار الاتفاقيات تهم و بدرجة اكبر دول المغرب العربي تشكلت محاور هذه الدراسة عن السياسات التي تنتهجها هذه الدول في عمليات تأهيل مؤسساتها بالتعاون مع الشريك الأوروبي و الآثار الناتجة عن تطبيق هذه الاتفاقيات على اقتصاديات هذه الأخيرة، تبلورت معالم الإشكالية التالية: إلى أي مدى تم تطبيق برامج تأهيل المؤسسات الصناعية في دول المغرب العربي في ظل الاتفاقيات المبرمة مع الاتحاد الأوروبي، وهل اكتفت هذه الدول فقط بتطبيق هذه البرامج دون الأخذ بعين الاعتبار كل الأبعاد الناتجة عن ذلك؟ تم تقسيم هذا الورقة إلى أربعة محاور. تضمن المحور الأول عرض موجز لاتفاقيات الشراكة بين الاتحاد الأوروبي و دول المغرب العربي، ثم تلتها محاور مخصصة لتجربة كل دولة على حدة، وأخيرا اختتم البحث بخاتمة تضمنت أهم النتائج المستوحاة من تطبيق برامج التأهيل بما فيها تحديد أهم النقاط المشتركة بين هذه الدول في تطبيق سياسات التأهيل.

1. **اتفاقيات الشراكة بين الاتحاد الأوروبي و دول المغرب العربي:** تم ترسيم سياسة الشراكة الأورو-متوسطية في مؤتمر برشلونة نوفمبر 1995 ، وهذا لبناء فضاء للحوار والتبادل والتعاون من شأنه أن يضمن السلام والاستقرار والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط. إذ هذه الطموحات لا تمثل شيئا إذا لم يكن هناك اهتماما بالغ الأهمية من قبل الأطراف ، فمنذ قرابة أربعة عشر (14) عاما من إنشائه، درجة النجاح على الصعيد المتعدد الأطراف مازالت لا تعبر عن ما كان متوقعا و خاصة على صعيد الضفة المتوسطية (المغرب العربي).<sup>ii</sup> إن الأفاق المستقبلية لهذه السياسة تبقى مرتبطة بالجوانب الاقتصادية ، التي تمثل عنصر أساسي في هذا الإطار.<sup>iii</sup> ومع ذلك ، تم إحراز تقدم كبير على الصعيد الثنائي بين الاتحاد الأوروبي وشركائه في حوض البحر المتوسط . بحيث تم إبرام اتفاقيات الشراكة بين الاتحاد الأوروبي ومجموعة الدول المتواجدة في الضفة الجنوبية و الضفة الشرقية في البحر الأبيض المتوسط ، لتحل اتفاقيات الشراكة محل اتفاقيات التعاون المتعاقد عليها في منتصف السبعينات 1970.<sup>iv</sup> وكانت تونس أول بلد متوسطي قد أبرمت اتفاق شراكة في عام 1995 ودخلت حيز التنفيذ في مارس 1998. أصبحت منطقة التبادل الحر في السلع الصناعية سارية المفعول منذ جانفي 2008. فالمغرب أبرمت اتفاقية الشراكة في 1996 ودخلت حيز التنفيذ في مارس 2000. أما بالنسبة للجزائر،<sup>v</sup> فإنها آخر بلد في منطقة

المغرب العربي أبرم اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي ، وذلك عام 2002 و دخل حيز التنفيذ في سبتمبر 2005.<sup>vi</sup>

#### 1. محتوى الاتفاقيات :

- توفير إطار ملائم للحوار السياسي بين الطرفين ، مما يسمح بتطوير علاقات وثيقة وتعاون في جميع المجالات ؛
- تشجيع التجارة و تطوير العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بين الطرفين ، ووضع شروط التحرير التدريجي للتجارة في السلع والخدمات ورأس المال ؛
- تسهيل حركة تنقل الأشخاص بين الضفتين ؛
- تشجيع التكامل بين بلدان المغرب العربي من خلال التجارة والتعاون فيما بينها وكذا المجموعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها ؛
- ترقية و تعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتعاون المالي.

رغم أن المشروع الأوروبي حاول تغطية قضايا عديدة تهم الطرفين (الاتحاد الأوروبي و المجموعة المتوسطية)، إلا أن في الواقع البعد الاقتصادي و المالي هو الركيزة الأساسية لكامل مشروع الشراكة. والغرض من ذلك هو التأسيس التدريجي لفضاء حيوي حيث تكون فيه حركة البضائع ورؤوس الأموال والخدمات خالية من كل الحواجز و جميع العوائق. أما فيما يخص الجانب التجاري ،تقوم المجموعة الأوروبية وشركائها بالمغرب العربي بالإنشاء التدريجي لمناطق تبادل حر ثنائية مع كل دولة على حدى، على مدى فترة انتقالية مدتها اثني عشر عاما على الأكثر ابتداء من تاريخ بدء تطبيق الاتفاقات. ويتم تأسيس مناطق التبادل الحر طبقا لأحكام النظام التجاري المتعدد الأطراف.<sup>vii</sup>

إن المتمعن في اتفاقيات الشراكة قد يخلص أنها تمنح امتيازات جد مهمة لصادرات الدول العربية لكن في الواقع ليست أكثر من أنها تجديد للامتيازات الممنوحة سابقا. بالفعل إن اتفاقية التعاون المبرمة في سنة 1976 قد منحت لهذه الدول (المغرب العربي) ميزة دخول سلعها المصنعة إلى الأسواق الأوروبية. بدون حواجز و بسبب هيكل الصادرات التي يهيمن عليها النفط ومنتجات الغاز ، وعلى عكس جيرانها (المغرب وتونس) ، فإن الجزائر لم تجن فوائد كبيرة من هذه المعاملة التفضيلية.<sup>viii</sup> فيما يتعلق بالمنتجات الصناعية ،فإن بلدان المغرب العربي تستمر في الاستفادة من حرية تصدير منتجاتها الصناعية – أي بدون رسوم جمركية ورسوم ذات الأثر المعادل - إلى السوق الأوروبية ، وهذا يخص معظم صادراتها من السلع المصنعة. و في إطار آخر يفترض أن تتم إزالة القيود التجارية والجمركية والحواجز غير التعريفية من جانب واحد أي دول المغرب العربي و ذلك تدريجيا لفتح أسواقها أمام المنتجات المستوردة من الاتحاد الأوروبي. إن الاتحاد الأوروبي لم يقدم لشركائه في المغرب العربي مشروع إنشاء منطقة تبادل حر تشمل قطاعات متعددة فعلى سبيل المثال ، مجال تحرير تجارة المنتجات الزراعية يبقى محدودا، و أفاق التحرير تتوقف على نتائج المفاوضات المتواصلة بين الطرفين . ولذلك فإن اتفاق الشراكة مع بلدان المغرب العربي لم يأتي بامتيازات تجارية معتبرة تستفيد منها صادرات هذه الدول .

أما فيما يخص المنتجات الزراعية ، ونظرا لحساسية هذا القطاع ،فإن الاتفاقات لا تصور مجال واسع لتحرير التجارة في هذا الصدد ، كونها لا تزال تحت حماية السياسة الزراعية المشتركة للاتحاد الأوروبي.<sup>ix</sup> كل ما تمنحه الاتفاقيات لا يزيد عن تحسن محدود لبعض المنتجات الفلاحية في دخولها إلى السوق الأوروبية. من المتوقع أن تكون لهذه الامتيازات المحدودة أثارا سلبية على القطاع الزراعي بالجزائر أولا على مستوى الحماية (من 40 إلى 70 ٪ في الاتحاد الأوروبي ، و 4 ٪ في حالة الجزائر) الأمر الذي يضع هذا القطاع في وضعية هشة في مواجهة نظيره الأوروبي . مما يترتب عليه انعكاسات على مستوى الميزان التجاري (عجز في صالح الاتحاد الأوروبي). وعلى العكس من ذلك

فالمغرب ، وإلى حد أقل في تونس ، بما لديهما من إمكانيات التصدير للمنتجات الزراعية ، قد تستفيدا من هذا الوضع إذا التزم الاتحاد الأوروبي بمزيد في تحرير هذا القطاع. حتى الآن الصادرات الزراعية من هذه البلدان لا تستفيد كلها من حرية دخولها إلى الأسواق الأوروبية. خاصة من منظور الاتحاد الأوروبي ، مع ذلك ، من المهم للغاية أن يتم إحراز تقدم بشأن هذه المسألة من أجل إرساء تبادل حر على نطاق أوسع ، يضم الطرفين.<sup>x</sup> تسهيل وتعزيز التبادل الحر بين الطرفين في إطار الفضاء الأوروبي المتوسطي ، يتطلب تأهيل القطاع الإنتاجي في الدول الشريكة للاتحاد الأوروبي ، وهذا يعرف بأنه واحد من الأولويات الرئيسية التي تم الإعلان عنها في مؤتمر برشلونة سنة 1995 (إسبانيا). يستهدف التعاون في المقام الأول مجالات النشاط التي تعاني من آثار القيود الداخلية أو التضار الناتج من عملية تحرير اقتصاديات المغرب العربي ككل ، وعلى الأخص من خلال تحرير التجارة بين دول المغرب العربي و المجموعة الأوروبية. وهكذا فإن الهدف هو دعم الصناعة وإعادة الهيكلة الصناعية من خلال برامج التأهيل بغية جعل منتجاتها أكثر قدرة على المنافسة. وهذا يعني وجود التزام من الطرف الأوروبي لتقديم مساعدات مالية للتعويض عن الآثار المترتبة على اقتصاديات بلدان المغرب ، وخاصة في إطار تأهيل وإعادة هيكلة قطاعات الصناعة المعنية.

المساعدات المالية الأوروبية ، التي تتألف من برنامج MEDA وبعدها ENPI<sup>xi</sup> وفرت المساعدة على الصعيدين الإقليمي والثنائي. على الصعيد الثنائي الأولويات المالية المخصصة لهذه المجموعة تهدف إلى:

أولاً: تقديم الدعم لعمليات التحول الاقتصادي والهدف هو الإعداد للتطبيق الفعلي للتبادل الحر من خلال زيادة القدرة التنافسية بغية التوصل إلى تحقيق نمو اقتصادي مستدام ، لاسيما من خلال تنمية القطاع الخاص ؛

ثانياً: تعزيز التوازن الاجتماعي والاقتصادي والهدف من ذلك هو التخفيف من التكاليف على المدى القصير ، اتخاذ تدابير مناسبة في مجال السياسة الاجتماعية. أما وقد قلت ذلك. بعد هذا العرض القصير حول خصوصيات اتفاق الشراكة، تتطرق هذه الورقة إلى تجربة دول المغرب العربي في برامجها الهادفة إلى إعادة هيكلة تأهيل قطاعاتها الصناعية.

## 2. التأهيل الصناعي بالجزائر

1.2. المؤسسة الجزائرية في ظل التأهيل: عملية التأهيل أخذت بعدا استراتيجيا و سياقاً جديداً في مفهوم اقتصاد السوق، إذ أنها تهدف إلى إعداد و تهيئة المؤسسة لمواجهة التحديات (الداخلية، الخارجية) التي يفرضها الانفتاح الخارجي، و خاصة في ظل اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي،<sup>xii</sup> و لتخطي هذا التحدي اتخذت الحكومة الجزائرية عدة إجراءات ترمي إلى تعزيز و تدعيم هذا القطاع الحيوي في دعم النمو الاقتصادي بغية ضمان مكانة اقتصادية في السوق الدولي ، إذا ما اعتبرنا أن الاقتصاد الجزائري يعتمد أساساً على مداخل الغاز و البترول إذ أن أكثر من 90 % من النمو مولد من قبل المحروقات.<sup>xiii</sup> و عليه ، أدرجت السلطات الجزائرية مجموعة من البرامج التأهيلية (PMN).<sup>xiv</sup> تهدف أساساً لتطوير المؤسسة الصناعية بكل أبعادها الاقتصادية و الاجتماعية. من خلال هذا المبحث سوف نتطرق إلى أهم برامج التأهيل المعتمدة في اتفاقيات الشراكة الأوروبية، و محاولة عرض بعض النتائج و تقييمها من الناحية الكمية.

### 2.2. برامج التأهيل للمؤسسة الجزائرية: يُعتبر برنامج التأهيل الصناعي محورا

هاما للنقاش حيث كانت أولى بوادر ظهور هذا البرنامج المشروع التجريبي ل (ONUDI) و برنامج وزارة الصناعة و إعادة الهيكلة. وعلى إثره باشرت وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعات التقليدية في رسم برنامج دعم و تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مع التعاون مع الشركاء الأجانب (ONUDI) ،البنك العالمي ، الوكالة الفرنسية

للتطوير AFD ، اللجنة الأوروبية (برنامج MEDA) و وكالة التعاون الألمانية (GTZ)<sup>xv</sup>. أهم هذه البرامج: برنامج وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة و برنامج التعاون الأوروبي 1.2.2 برنامج وزارة الصناعة و إعادة الهيكلة (Programme MIR): يهدف هذا البرنامج أساسا لتحسين القدرة التنافسية للمؤسسات، و كل ما يخص بمحيطها أي تحسين موقع المؤسسة في إطار الاقتصاد التنافسي ورفع أدائها الاقتصادي والمالي، حيث نلمس من خلاله الاعتماد على التشخيص الاستراتيجي الشامل، إعداد مخطط التأهيل، تنفيذ و متابعة برنامج التأهيل.<sup>xvi</sup> كما اقتصر هذا البرنامج على المؤسسات القابلة للنمو و الأداء، حيث تم تخصيص الموارد المالية -صندوق ترقية التنافسية الصناعية- اللازمة و الموجهة لتغطية المساعدات المالية المباشرة للمؤسسات الصناعية و تحسين المحيط التنظيمي للمؤسسة (قانون المالية 2000).<sup>xvii</sup> و نلخص جملة هذه الإجراءات:

- مساعدة هذه المؤسسات في الحصول على معلومات مهنية؛
- تقديم الدعم المالي للمؤسسات الصناعية التي تقوم ببرامج إعادة التأهيل؛
- تمويل الأنشطة المتعلقة بتحسين المحيط المباشر للمؤسسات الصناعية؛
- تمويل الدراسات التشخيصية لأداء هذه المؤسسات و تحضير برامج إعادة التأهيل و دعم تنفيذ البرامج الخاصة بالتكوين والاستثمار في المجال المادي و اللامادي .

#### 2.2.2 برنامج التعاون الأوروبي (Programme EDPME)

يمثل البرنامج الرئيسي لوزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعات التقليدية، من حيث الموارد المالية المتاحة حيث خصص له مبلغ 60 مليون أورو، و كان يُسيّر من قبل وحدة تسيير المشاريع (UGP) المسؤولة عن تنسيق عمليات التسيير والمشاريع، حيث استهدفت المؤسسات ذات 20 عامل فأكثر، و يضم ثلاثة أجزاء خاصة بالمؤسسة ومحيطها، حيث يركز على:

- (الجزء الأول) تقديم الدعم المباشر للمشاريع الصغيرة والمتوسطة: التشخيص، تليها إجراءات تأهيل مستوى (الأمان) ، و المساعدة الإنمائية في التعامل مع البنوك للحصول على قروض للاستثمار ، والتدريب والمعلومات .
- (الجزء الثاني) تقديم المساعدة إلى المؤسسات المالية والبنوك العاملة في المشاريع الصغيرة والمتوسطة : الخبرة والاستشارة ، والتدريب ، وتطوير أدوات جديدة من القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وسيقدم البرنامج للمشاريع الصغيرة والمتوسطة مع صندوق ضمان للمساعدة في تمويل خططها
- (الجزء الثالث) دعم الهياكل الوسيطة وخدمات الدعم في القطاعين العام والخاص: تعزيز قدرات الجمعيات المهنية والهياكل الوسيطة وهياكل دعم وإنشاء شبكة وطنية والمعلوماتية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة،<sup>xviii</sup> حيث في نهاية أفريل 2006 مسّن البرنامج 550 مؤسسة فيها 150 مؤسسة استفادت من عملية التأهيل،<sup>xix</sup> حيث تم تصنيف المؤسسات إلى :

- *PME/PMI en situation de passivité et de survie*
- *PME/PMI en situation de croissance*
- *PME/PMI en situation d'excellence*

كان هدف برنامج التأهيل من جهة أخرى إنشاء منطقة التبادل الحر بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي و دول البحر الأبيض المتوسط ، قصد إنجاح مسار الشراكة الأوروبية متوسطة بأبعادها الثلاث السياسي، الاجتماعي والاقتصادي، وبالأخص تدعيم التعاون الاقتصادي بين الدول المتوسطة الشريكة والاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى أن هذا البرنامج يهدف إلى تأهيل وتحسين القطاع الخاص بما يسمح وتكيفه مع متطلبات اقتصاد السوق، إلى جانب تيسير الحصول على التمويل المصرفي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة

عن طريق دعم صندوق الضمان (CGCI-PME و FGAR).<sup>xx</sup> وكذا الدعم المباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والبيئة : وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية ، والمنظمات والاتحادات الصناعية وغرف التجارة والصناعة. وبذلك أصبحت المؤسسات الجزائرية أمام تحد قوي في ضمان حصتها في السوق المحلية و العالمية، إذ سنة 2008 تميزت بإحصاء حوالي 392639 مؤسسة صغيرة و متوسطة خارج قطاع الصناعة التقليدية، و70000 نشاط حر أمام حوالي 170000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة سنة 1999.<sup>xxi</sup> وإن المؤسسات الخاصة تمثل النسبة الأكبر في تشكيل النسيج الصناعي في الجزائر بعدد 392013 مؤسسة وإن المؤسسات العمومية نسبتها ضعيفة جدا بعدد 626 مؤسسة و هذا راجع للظرف الاقتصادي الغير مستقر الذي عرفه الاقتصاد الجزائري بدءا ببرامج الإصلاح للمؤسسات العمومية وصولا لعمليات الخصخصة.

3.2. تقييم برنامج التأهيل: إن انفتاح السوق الجزائري على المنافسة واتساع في السوق الأوروبية المتوسطة، أجبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر لإعادة النظر في أساليب إدارتها، وتطوير قدراتها في معرفة السوق وكذا تعزيز تنافسيتها. أهم النتائج الممكن توضيحها من خلال التقييم الجزئي لبرامج التأهيل المعتمدة.

1.3.2. برنامج وزارة الصناعة و إعادة الهيكلة (Programme MIR): برنامج التأهيل لوزارة الصناعة و إعادة الهيكلة بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (ONUDI) اعتمد على الموارد المخصصة في صندوق ترقية المنافسة الصناعية ، حيث أن حصيلة هذا البرنامج للفترة (2006-2000)<sup>xxii</sup> تمثلت في النتائج:

- مرحلة التشخيص: مست هذه المرحلة تشخيص 406 طلب فيها 235 طلب يخص القطاع العمومي و 171 في القطاع الخاص ، تمت معالجة 401 طلب في حين تم قبول 290 طلب و إلغاء 111 طلبا.

مرحلة التأهيل: من أصل 290 مؤسسة (155 مؤسسة عمومية، 135 مؤسسة خاصة) تم قبول 137 مؤسسة فقط لمرحلة المساعدات المالية من الصندوق، ما يعادل 47,24 % من مجموع المؤسسات المقبولة في مرحلة التشخيص. حيث أن عملية التأهيل مست 143 ملف مسلم من جملة 290 ملف مشخص و تمت معالجة 141 ملف فقط حيث رفض 3 ملفات و أقصى ملف واحد، وعليه استفادت في الأخير 117 مؤسسة من المساعدة في إطار دراسة التشخيص و 20 مؤسسة من المساعدات المحدودة في نفس الإطار. فقد خصص مبلغ مالي يقدر بـ2694,45 مليون دينار جزائري، استفادت 117 مؤسسة من مبلغ 2665,04 مليون دينار جزائري. أما 20 مؤسسة الباقية استفادت من مبلغ يقدر بـ29,41 مليون دينار جزائري.

### 2.3.2. برنامج التعاون الأوروبي (Programme EDPME)

أما نتائج البرنامج الأورو متوسطي لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر إلى غاية 31 ماي 2007<sup>xxiii</sup> تمثلت فيما يلي:

-الدعم المباشر للمؤسسات : عملية التأهيل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمت حوالي 716 مؤسسة صغيرة ومتوسطة سجلت في عملية التأهيل من مجموع ما يقارب 2150 مؤسسة (33,3%)،<sup>xxiv</sup> 256 مؤسسة صغيرة ومتوسطة بنسبة(35,8%) تخلت أو انسحبت بعد عملية التشخيص أو قبل التشخيص، في حين أن نسبة (2,5%) من المؤسسات قبل التشخيص أدرجت في عملية التأهيل و عددها 18 مؤسسة. و عليه فإن 442 مؤسسة صغيرة ومتوسطة و التي تمثل (61,7%) أكملت على الأقل أول دورة من إجراءات التأهيل.<sup>xxv</sup> أما فيما يخص الإجراءات المتخذة، فإن من إجمالي 2009 إجراء تم تشخيص حوالي 470 مؤسسة من جملة 552 قبل التشخيص حيث مست إجراءات التأهيل ما يقارب 847 فيها 7 عمليات مختلفة و 133 إجراء ملغى أو تم سحبه.

تسهيل إجراءات التمويل: ومن أجل تسهيل الحصول على التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خصص البرنامج مجموعة من الآليات تضمنت 4 مؤسسات مالية و 5 بنوك خاصة إلى جانب تقديم الدعم لـ 135 مؤسسة صغيرة و متوسطة، أما تفاصيل الإجراءات المتعلقة بالتمويل عرفت 3 عمليات تشخيص و 56 إجراء تأهيلي و 119 دراسة فنية واقتصادية ، حيث تم ضمان 66 ملف من قبل صندوق الضمان و كذا 537 مؤسسة استفادت من حصص المساهمة.<sup>xxvi</sup> ويمكن الإشارة أن برنامج EDPME قدم الأدوات اللازمة لتحليل المخاطر ودراسة قضايا تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث تم توزيعها على البنوك و المصارف وشركات المحاسبة ، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الدعم المباشر لمحيط القطاع الصناعي الخاص: تضمنت هذه المرحلة من حيث عدد ونوعية المستفيدين 4 وزارات (مؤسسات عامة)، و 27 غرفة تجارية و صناعية و BSTP<sup>xxvii</sup> و فيما يخص إجراءات و تفاصيل العمل سجل 26 تشخيصا و 60 إجراء تأهيل إلى جانب 36 دراسة و مسح، و تميزت المرحلة بتسجيل 9 إجراءات ملغاة أو موقفة.

3. برنامج التأهيل الصناعي في تونس: بعد إبرام اتفاقية التبادل الحر بين الاتحاد الأوروبي و تونس باشرت هذه الأخيرة كأحد أهم الشركاء في المنطقة بتحديد أوليات اقتصادها بغية الاندماج في الاقتصاد العالمي ، و خاصة إدماج القطاع الصناعي لتحقيق وتيرة نمو قوية. وعليه تم إدراج برنامج التأهيل الصناعي (PMN)،<sup>xxviii</sup> لخلق ديناميكية و فعالية لدى المؤسسات التونسية و هذا بعصرنة وسائل الإنتاج و تطبيق أساليب التسيير و الإدارة الحديثة. وكاستفادة من الفرص التي يتيحها الاندماج في الاقتصاد العالمي، اعتمدت تونس على برنامج تأهيل صناعي متنوع يتمحور أساسا على مبدأ تطوع المؤسسة للانخراط في هذا البرنامج (تأهيل المؤسسة الصناعية) و مدى قناعتها بضرورة تحسين قدرتها التنافسية لمواجهة تحديات الانفتاح، وكذا تأهيل المؤسسات الصناعية لتستجيب لمتطلبات التبادل الحر للسلع و الخدمات بين الاتحاد الأوروبي و تونس، حيث تم إنشاء صندوق تنمية القدرة التنافسية الصناعية (بموجب قانون المالية لسنة 1995) و الذي يعتبر تجربة رائدة على مستوى بلدان المغرب العربي. سوف نتطرق في هذا المبحث لبرامج التأهيل المدرجة في اتفاقيات الشراكة بين تونس و الاتحاد الأوروبي، مكوناتها و أهم النتائج المحققة في هذا الميدان.

1.3. البرنامج الوطني للتأهيل في تونس: كان هدف برنامج التأهيل (PMN) في تونس حماية النظام الصناعي ليكون في مستوى متطلبات التبادل الحر في الأسواق الأوروبية، مما اجبر المؤسسات التونسية تلبية بعض الشروط اللازمة حتى تساير الوضعية الجديدة، وتصبح قادرة على المنافسة من حيث السعر وجودة منتجاتها. و لتحقيق هذا البرنامج اتخذت الحكومة التونسية تركيبة بسيطة فيما يخص المؤسسات التي تسهر على تنفيذه ممثلة في لجنة تجريب برامج تأهيل المؤسسات (COFIL)،<sup>xxix</sup> مكتب التأهيل (BMN)، وصندوق التنمية والتنافسية الصناعية (FODEC).<sup>xxx</sup> فكانت مراحل سياسة التأهيل كما يلي:

للمرحلة الأولى امتدت لخمس سنوات (1996-2000) و تركزت على إعداد برامج التشخيص<sup>xxxi</sup> وتحضير المؤسسات الصناعية التونسية للمنافسة الدولية و خصص لها مبلغ 2,5 مليار دولار،  
للمرحلة الثانية (2000-2005) تمثلت في تقوية وتحسين هذه العملية، وقد مكنت من نقل هذه العملية لقطاع التجارة ،

- المرحلة الثالثة ( ابتداء من 2005 ) أطلق عليها اسم "برنامج عصرنه و تحديث الصناعة" و كانت بالتعاون مع المفوضية الأوروبية وتهتم أساسا بتعزيز الأنشطة الجديدة والتدريب والابتكار.<sup>xxxii</sup>  
أما من ناحية مكونات هذا البرنامج يمكن تلخيص العناصر التالية:<sup>xxxiii</sup>  
- المحيط البيئي:

- تجديد و خلق مناطق صناعية، مع تهيئة مناطق تسمى (الجيل الجديد) و تنمية المناطق الحرة؛
- التخفيض من تكاليف النقل و تحسين من جودة و نوعية الخدمات بغية تسريع و تنشيط فعاليتها، هذا البرنامج خصص أساسا لتنمية و تهيئة الهياكل القاعدية للدولة و تطوير النقل المتعدد الخدمات؛
- تحديث و تطوير شبكة الاتصالات، مع التأكيد على إنشاء وحدة خدمات جديدة وكذا التواصل المباشر مع اكبر قدر من الدول.

#### المحيط الصناعي:

- إعادة النظر في الإطار القانوني و إعداد برنامج واسع يتضمن التكوين و إعادة التكوين للإطارات الإدارية و تحديث الإدارة إلى جانب إصلاح التعليم التقني و التكوين المهني مما يساعد على فتح إطار تكويني مناسب للمؤسسة. و هذا بإعداد و تأهيل برامج تكوينية من قبل الفروع المهنية و تسيير هياكل التكوين العمومية ، وكذا تدعيم الهياكل الموجودة، لاسيما المراكز التقنية و المخابر المركزية للتحليل و البحث؛
- ترقية الجودة ، بتأطير برنامج تكوين تأهيلي من قبل خبراء مختصين في تسيير الجودة والنوعية، تأهيل المخابر و تحسيس المؤسسات بطريقة مفهوم الجودة. (هذه الجهودات تم تكملتها بإسناد للمؤسسات شهادات مثل ISO,HACCP... الخ).
- **المحيط المالي و البنكي:** يعتبر حلقة مهمة في تركيبة برنامج التأهيل إذ يركز على إعادة النظر في الضرائب والسياسة النقدية إنشاء سوق مالية ، وإنشاء البيئة التنظيمية اللازمة لإدارة السوق المالية. حيث تضمن الإنشاء التدريجي لسوق الصرف الأجنبي و تحرير تحويلات العملة على الاستثمار وحرية استخدامها من قبل الشركات ، إعادة هيكلة المؤسسات المالية ، لاسيما العامة ، وإصلاح قانون البنوك و المصارف و السوق المالية إلى جانب التدريب وإعادة التدريب للعاملين في القطاع المصرفي والمالي ، وذلك بالتعاون مع المؤسسات الأوروبية.

2.3. تقييم برنامج التأهيل للمؤسسات التونسية: تونس و بعد ما يقارب عقدين من الزمن في تنمية قطاع الصناعات تمكنت من تحقيق تقدم ملموس في مجال النمو الاقتصادي بلغ 4,9% سنويا خلال الفترة الممتدة من سنة 1988 إلى سنة 2006.<sup>xxxiv</sup> و ارتكز هذا النمو على جهودات الاستثمار، حيث حظي قطاع الصناعة بمتابعة مكثفة للنهوض بالقطاع و هذا بتنوع النسيج الصناعي، تطوير مناخ الأعمال و ترسيخ دور المؤسسة الصناعية مما عزز مكانة تونس في أوساط المال و الأعمال، إذ أن تونس هي أول بلد متوسطي يقوم بالإرساء الفعلي لمنطقة التبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي، حيث دخلت حيز التنفيذ الفعلي الكامل شهر جانفي 2008. و قد حققت تونس في مجال التأهيل الصناعي الكثير من الايجابيات إذ أن هذا البرنامج قد استهدف 3600 مؤسسة على مدى 10 سنوات، 2000 مؤسسة خلال الفترة (1997-2001) و 1600 مؤسسة خلال الفترة (2002-2006)،<sup>xxxv</sup> فانخرطت أكثر من 3000 مؤسسة صناعية و مؤسسة خدمات في برنامج التأهيل الصناعي فضلا عن حصول أكثر من 500 مؤسسة تونسية على شهادة المصادقة حسب المواصفات العالمية مثل ISO 9000 ، لاسيما من خلال دفع و تطوير رقم المعاملات للمؤسسات و تشغيل اليد العاملة المؤهلة، إذ حدد هدف كمي يتمثل في حصول 1300 مؤسسة على شهادة مطابقة للمواصفات العالمية في أفق

2009. كما أن البرنامج الرابع للجودة و المدرج في عمليات التأهيل الواسعة للمؤسسة الصناعية التونسية وخاصة إعادة التأهيل للمؤسسات في حالة رغبة هذه الأخيرة في عمليات الاندماج من جديد في هذا البرنامج، إذ تم تنمية شبكة المخابر الموجهة للمؤسسات الصناعية كوسيلة جديدة للتجديد و دعم القدرة التنافسية للنسيج الصناعي التونسي، حيث سجل من 60 إلى 80 مخبرا في برنامج 2009 و إحداث مجمع تكنولوجي يضم 34 مخبرا.<sup>xxxvi</sup>

يمتد هذا الجزء من البرنامج لمدة ثلاث سنوات، خاصة عمليات تحسين ما يقارب 1000 مؤسسة بمواصفات الجودة و تكوين 30 خبير جودة و حوالي 600 مسؤول جودة داخل المؤسسات الصناعية. و في هذا الإطار مثل إبرام الاتفاقيات مع الاتحاد الأوروبي في مجال الاعتراف المتبادل بمطابقة التحاليل و التجارب للمواصفات آلية إضافية لتسيير دخول المنتجات الصناعية التونسية للسوق الأوروبية، و هذا ما يؤكد خاصة انطلاق مشروع توأمة مع وزارة الاقتصاد و التشغيل الفرنسية و الذي يتمحور أساسا حول أهمية انسجام النصوص القانونية و التشريعات المنظمة للقطاعات الصناعية مع التشريعات الأوروبية و مساندة الهياكل المتداخلة في الإحاطة بالمشروع على غرار المعهد الوطني للمواصفات و الملكية الصناعية و المجلس الوطني للاعتماد و مخابر التحليل و التجارب و الهياكل الإدارية المهمة بالإجراءات الفنية و مراقبة السوق.<sup>xxxvii</sup> و كحوصلة لعملية التأهيل فان نهاية شهر فيفري 2009 شهدت انخراط أكثر من 4217 مؤسسة و بلغ إجمالي الاستثمارات المعتمدة 4752,3 مليون دينار،<sup>xxxviii</sup> و مبلغ المنح المقدمة قدر 663,6 مليون دينار مقارنة بسنة 2007 حيث تم انخراط 3842 مؤسسة في برنامج التأهيل الصناعي (PMI) ، وحوالي 2594 برنامج تأهيلي تم المصادقة عليه، أما قيمة الاستثمارات المعتمدة بلغت 4187 مليون دينار و حجم المنح المسندة 573 مليون دينار.<sup>xxxix</sup>

4. **تأهيل المؤسسات في المغرب:** من أجل دعم المؤسسات المغربية في عملية الاندماج في الاقتصاد العالمي، أطلقت المغرب سنة 1997 برنامجا وطنيا للتأهيل تحت مسؤولية وزارة التجارة و الصناعة نتيجة الانفتاح الذي عرفه المغرب خاصة:<sup>xl</sup>

للانضمام إلى اتفاقية الجات في عام 1987 ،  
للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية في عام 1994 ،  
للتوقيع على اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي في عام 1996 ،  
للتوقيع على اتفاقية الشراكة مع رابطة التجارة الحرة الأوروبية (AELE) في عام 1997 ،  
للتوقيع على اتفاقية التجارة الحرة (اتفاق أغادير) مع تونس و مصر و الأردن في فبراير 2004 ،  
والتوقيع على اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة في مارس 2004  
هذه الاتفاقيات شكلت تحديا صعبا خاصة من الناحية التنافسية، وخلق مناصب الشغل و الاستقرار الاجتماعي. حيث ألزم المؤسسات المغربية تعزيز و تدعيم ميزتها التنافسية في الأسواق الدولية بانتهاج أساليب تأهيل حديثة لنسيجها الصناعي ما قد يسمح لها بتحمل صدمات الانفتاح على الأسواق الخارجية و ضمان حصصها في السوق الداخلية و الخارجية على حد سواء. سوف نتطرق إلى التجربة المغربية بعرض محتوي و أهداف البرامج و الإجراءات التكميلية التي اعتمدها المغرب و خاصة الاعتماد على تقارير المنتدى الأوروبي المتوسطي لمعاهد العلوم الاقتصادية سنة 2007.

1.4. **برامج التأهيل في المغرب :** أعدت الحكومة المغربية برنامجا وطنيا للتأهيل، تضمن مجموعة من الإجراءات التكميلية لوضع المؤسسات المغربية في مرحلة متقدمة من التطور، حتى تستطيع مواجهة التحديات الجديدة التي يفرضها السوق الدولي، و يتعلق هذا البرنامج بالمؤسسات الصناعية، و وفقا لتقديرات وزارة التجارة، الصناعة و الصناعة التقليدية فقد خصص لبرنامج التأهيل في المغرب مبلغ 4,5 مليار أورو للفترة 1997-2006.<sup>xli</sup> و يمكن أن نذكر أهم البرامج التي أدرجت في عمليات التأهيل الصناعي بالمغرب:

برنامج ميذا (MIDA)، و هو يعبر عن مساهمة الاتحاد الأوروبي في تعزيز التعاون المتوسطي، باعتباره وسيلة مالية أساسية للاتحاد الأوروبي لتأهيل الشراكة الأورو - متوسطة إلى جانب بعث برنامج القطاع الخاص الأوروبي المغربي للمؤسسة (EME).<sup>xliii</sup> سنة 1998 ، إذ اعتبرت أهم الوسائل في برامج التأهيل للمغرب في السنوات الأولى من التشكيل. و كذا مشروع تأهيل المقاولات، و تضمن برنامج "التكامل التنافسي في عملية التحديث" و هو برنامج مفتوح أمام أي شركة في أي قطاع ترغب في الشروع في عملية التأهيل وتعزيز القدرة التنافسية عن طريق إتباع دعم الخدمات التي تقدمها ANPME،<sup>xliiii</sup> بالإضافة إلى برنامج عصرنة المؤسسات الذي مسّ المرحلة النهائية من التأهيل موازاة مع مشاريع تأهيل المقاولات. و يمكن أن نحدد أن برنامج التأهيل في المغرب مرّ بثلاث مراحل أساسية في مجمله:

- مرحلة التحسيس (1997-2006) ارتكزت أساسا على وضع سياسات منسجمة تتوافق مع الآليات و الإجراءات التي اتخذتها في ظل اتفاقيات التعاون، وخلق مؤسسات قادرة على دفع وتيرة التأهيل و الإصلاح لدى المؤسسات المغربية؛
- المرحلة الثانية (2005-2006) تميزت بتكوين جهاز إداري يكرس عملية التأهيل ممثلا في الوكالة الوطنية لترقية المؤسسة الصغيرة و المتوسطة (ANPME) والصندوق الوطني للتأهيل (FOMAN) ؛
- المرحلة الثالثة مرحلة تكميلية للمراحل السابقة و تخص دائما عمليات التأهيل انطلقت سنة 2006 كان هدفها الرئيسي إعداد إستراتيجية الخدمات التي توفرها الوكالة لبرنامج التأهيل. وقد تضمن هذا البرنامج:
  - إصلاح و تحسين إنتاجية المؤسسة؛
  - تدعيم و تعزيز الوضع التنافسي للمؤسسة؛
  - التحكم في التطور التقني؛

2.4. **تقييم برنامج التأهيل في المغرب** : رغم أن البرنامج انطلق منذ سنة 1997، إلا أن النتائج تبقى محدودة رغم الجهود المبذولة و خاصة في السنوات الأخيرة، و هكذا حصيلة برنامج (EME) إذا اعتبرنا انه يمثل البرنامج الرئيسي لعمليات التأهيل في المغرب حيث حتى سنة 2004 شاركت 363 مؤسسة من جملة 7714 مؤسسة صناعية لأكثر من 10 عمال، و 275 استفادت من التشخيص، و 220 من عمليات التأهيل إلى جانب 132 مؤسسة استفادت من العمليتين مع بعض، و أكثر من عشرات الجمعيات استفادت من عمليات الدعم التقني منها (AMITH) الجمعية المغربية لصناعة النسيج و الملابس، (FEDIC) فدرالية صناعة الجلود....إلخ. تسارع النشاط في برنامج التأهيل الأوروبي المغربي أعطى نتائج مهمة في الفترة (جوان 2003 إلى جوان 2004) حيث استفادت 45 مؤسسة من التشخيص الاستراتيجي،<sup>xliiv</sup> 85 مؤسسة من عملية التأهيل و 8 دراسات في العمق كلف مبلغ مالي يقدر 14 مليون أورو.

ولقد استفادت بالدرجة الأولى مؤسسات النسيج و الكيمياء من برنامج التأهيل و خاصة المؤسسات المتوسطة و الكبيرة، كما استفادت بعض المؤسسات الصغيرة التي تشكل النسيج الإنتاجي للاقتصاد المغربي مثل قطاع الصناعات الغذائية الذي يمثل 24% من مجموع الوحدات الصناعية بالمغرب (2003) ، و الذي يضم وحده 25% من مجموع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المغربية. و كإحاطة على تقييم برنامج التأهيل للمؤسسات المغربية فإنه على غرار برنامج التعاون الأوروبي المغربي و الذي كان هدفا للجهات المانحة و تسجيل حوالي 76 مؤسسة في البرنامج للسنتين 2003 و 2004 فلا توجد فعليا بيانات و أرقام توضح الوضعية المترامنة للتأهيل بالمغرب وهذا لعدم وضوح الأهداف و خاصة عدد المؤسسات

المنخرطة و المستفيدة من هذا البرنامج. و يمكن توضيح جملة من العوامل التي أدت لضعف انخراط المؤسسة في البرنامج:

- **عدم كفاية تدخل الحكومة** في البرنامج مقارنة بتونس التي أعطت مساحة هامة للتدخل الحكومي في الحيز المناسب للاقتصاد و خاصة في مساندة تأهيل المؤسسات. فالفكرة هي ترك الحرية للسوق دون التدخل في تصحيح التجاوزات و العيوب إذ السؤال المطروح هو ما مدى الصلة لاقتصاد حر في مفهوم الانفتاح التدريجي لاقتصاد يتميز بضعف وهشاشة نسيجه الصناعي ، و التجربة البرتغالية و التونسية خير دليل على ذلك.

- **غياب وسائل التمويل الوطنية**: إن آلية التمويل عملية حاسمة و هامة في نفس الوقت لأنها تعطي أفضلية الملكية للفاعلين و المتعاملين العموميين و المؤسسات، إذ يلاحظ تقريبا غيابا في وسائل التمويل الوطنية منذ بداية البرامج الوطنية لأسباب و قيود مالية وكذلك ثقل العبء الجبائي المفروض على المؤسسات المغربية جراء الضرائب الإضافية.

- **ضعف على مستوى قراءة البرنامج**: يعتبر برنامج التأهيل المغربي معقد إلى حد كبير، يقترح اكبر عدد من الوسائل المالية في غالبيتها ذات مراحل خاصة بالإضافة إلى تعدد الأجهزة المؤسساتية و تداخلها، مما أضفى قليل من الوضوح و الرؤية على صلب تسيير برامج التأهيل.

- **حوافز مالية غير كافية**: من القراءة الأولية لاقتراحات الحوافز المالية التي جاءت في برنامج التأهيل المغربي أنها غير كافية و غير محفزة لقبول المؤسسات في المشاركة. و عليه البرنامج المغربي يبقى في الأخير جهاز دعم ، فالمؤسسات ليس لديها أهمية في أن تصبح أكثر شفافية في غياب الحوافز المالية. نسجل أن العلوات كانت العامل الرئيسي في انخراط المؤسسات بتونس.

- **الصرامة المؤسسية**: نركز على نقطة أساسية و هي غياب مراكز الدعم التقني التي تعتبر نقطة تحول مهمة بين الشركاء و برنامج التأهيل.

يمكن أن نلاحظ من خلال النتائج أن عملية التأهيل بالمغرب عرفت وتيرة بطيئة مقارنة بتونس، حيث تجسدت فعليا في التأخير الملاحظ في التطبيق الفعلي لبرنامج التأهيل المسجل لدى السلطات المغربية، و عدم الاهتمام من قبل المؤسسات في الاندماج في عمليات التأهيل رغم المجهود المبدول في عمليات التحسيس، وكذا يمكن أن نقول أن ضعف النتائج التي يقدر الخبراء أنها غير كافية في مساندة الانفتاح بتضييع الحيز الزمني المبرمج للدخول الفعلي للأسواق الأوروبية.

#### **الخلاصة:**

استنادا للنتائج الظرفية و الجزئية الظاهرة في برامج التأهيل الصناعي لكل من الجزائر، تونس و المغرب، نستخلص ما يلي :

بالنسبة للجزائر عملية التأهيل كانت متباينة إلى حد كبير نتيجة عدة ظروف أهمها تأخر الجزائر في إبرام مختلف الاتفاقيات و كذا الإطار الزمني غير المناسب الذي عرفته الجزائر خاصة الفترة التي اتسمت بالمشاكل الداخلية و عدم الاستقرار السياسي و الأمني. كما أن الجزائر لم توفق إلى حد كبير في تطبيق هذه الاتفاقيات التي كانت بطبيعة الحال تصب في صالح الاتحاد الأوروبي إلا أنها لم تستفد فعليا من الخبرات و البرامج التي سبقته الجزائر في هذا الميدان خاصة تونس، وكذا تواضع الخبرات الجزائرية بالمفهوم المؤسساتي، فالنتائج المعبر عنها في أهم البرامج بدعم من مختلف الهيئات الدولية هي ترجمة لواقع غير مريح إذا ما اعتبرنا البعد الاستراتيجي لسياسة التأهيل المطبقة، كغياب الاستمرارية في الأداء و تواضع التكوين الذي يمثل عصب التأهيل وإعادة الهيكلة للمؤسسات الصناعية. أما تونس تبقى الدولة الوحيدة التي خطت أشواط معتبرة في إعداد و تطبيق برامجها التأهيلية وهذا

راجع كونها أول دولة في حوض البحر الأبيض المتوسط أمضت هذا النوع من الاتفاقيات، إضافة إلى كونها تتمتع بنسيج صناعي منسجم إلى حد ما و محتك بالسوق الأوروبية. فمدى كفاءة برامج التأهيل الصناعي التونسي على غرار بقية الدول (الجزائر والمغرب) دليل على الأثر الفعلي للدولة ووضعيتها إزاء متابعة سياق الإصلاح المطبق في ظل اتفاقيات الشراكة. إلا أن تحديد الأثر من ناحية الإستراتيجية الصناعية و النجاحة التكنولوجية ورغم النتائج المحققة، إلا ان تطبيق البرامج لم يخلق ديناميكية إعادة التخصيص و قليل من المؤسسات اتجهت نحو نشاطات جديدة ، ما بين الفراغ الموجود في برامج التأهيل، وكذا محدودية القدرات التكنولوجية و الإبداع. هذه النتائج مفسرة بطبيعة الحال بدخول تونس في مرحلة ثالثة من التأهيل و محاولة الاستفادة منها لتدراك النقائص و خاصة في مجال البحث و التطوير. أما المغرب و رغم المجهود المبذول في إطار الإصلاحات المبرمجة في عمليات التأهيل الصناعي للمؤسسات إلا أن النتائج المحققة لم تكن في مستوى تطلعات الأهداف المسطرة في مختلف الاتفاقيات، فنلاحظ عدم الاهتمام من قبل المؤسسات للاندماج في مختلف البرامج لسبب بسيط يعود لافتقار البرامج للتحفيز المالي الذي يعتبر محور رئيسي في عمليات التأهيل، بالطبع فعالية أداء المؤسسات الحكومية كان متواضعا بالنسبة للمغرب وهذا يرجع لهيكل المتابعة في تطبيق برنامج التأهيل(دور الدولة في النشاط الاقتصادي) والذي اخذ دورا هامشيا في تحديد المعالم الكفيلة باندماج المؤسسات في عملية الانفتاح الاقتصادي.

في الأخير يمكن الاستخلاص أن دول المغرب العربي (الجزائر، تونس، المغرب) لم تحقق النتائج المرجوة في تأهيل نسيجها الصناعي لدخول مرحلة جديدة من الانفتاح رغم التباين المحقق فيما بينها باعتبار المستفيد الأول هو الاتحاد الأوروبي من هذه الاتفاقيات، وهذا راجع للتنسيق شبه معدوم بين هذه الدول خاصة في خلق غطاء و لو معنوي يساعدها على ضمان أسواق بديلة داخليا في إطار شراكة إقليمية تضمن على الأقل الآثار التي يمكن أن تنجم عن المنافسة الهائلة التي تفرضاها المنتجات الأجنبية على هذه الدول،(اقتصرت فقط على تنظيم بعض الملتقيات الجهوية حول الموضوع). أما الجانب الآخر هو محاولة تطبيق برامج التأهيل دون الأخذ بعين الاعتبار بعض الأبعاد على سبيل المثال البعد الاجتماعي (تسريح العمل، برامج إعادة تأهيل اليد العاملة حتى تتمكن من الاندماج في قطاعات أخرى)، البعد البيئي الذي يعتبر موضوع نقاش استراتيجي هام وهام جدا.

## الهوامش:

<sup>i</sup> Ahmed Aghrout and Martin Alexander, 'The Euro-Mediterranean New Strategy and the Maghreb Countries', in *European Foreign Affairs Review*, vol. 3, no. 2, 1997, pp. 308-14; Tomas Baert, 'The Euro-Mediterranean Agreements', in Gary P. Sampson and Stephen Woolcock (eds.), *Regionalism, Multilateralism, and Economic Integration – The Recent Experience* (Tokyo and New York: United Nations University Press, 2003), pp. 100-34; Fred Tanner, 'North Africa: Partnership, Exceptionalism and Neglect', in Roland Dannreuther (ed.), *European Union Foreign Policy – Towards A Neighbourhood Strategy* (London and New York: Routledge, 2004), pp. 135-50.

<sup>ii</sup> Haizam A. Fernández and Richard Youngs (eds.), *The Euro-Mediterranean Partnership: Assessing the First Decade* (Madrid: FRIDE and Real Instituto Elcano, 2005); IMF, *The Euro-Mediterranean Partnership Ten Years On: Reassessing*

---

Readiness and Prospects,

<http://www.imf.org/external/np/speeches/2006/062306.htm>, accessed 23 June 2006.

<sup>iii</sup> The final declaration identified three key areas in the relations between the Union and its Mediterranean partners: political and security partnership aimed at a common zone of peace and stability; economic and financial partnership intended to build an area of shared prosperity, especially by gradually establishing free trade; and social, cultural and human partnership designed to encourage exchange and promote understanding between civil societies.

<sup>iv</sup> Association agreements between the EU and all the Mediterranean countries except Syria – negotiations with Syria were concluded in October 2004 – have now entered into force. For more details, see European Commission, *Euro-Med Association Agreements*,

[http://europa.eu.int/comm/external\\_relations/euromed/med\\_ass\\_agreemnts.htm](http://europa.eu.int/comm/external_relations/euromed/med_ass_agreemnts.htm), accessed 09 October 2006.

<sup>v</sup> كانت اتفاقية الشراكة قد أبرمت مع الاتحاد الأوروبي في أبريل 2002 بمدينة فالنسيا الإسبانية، و في مارس 2005 تم الإضاء على الاتفاقية بمدينة الجزائر وبهذا أصبحت الاتفاقية موقعة من الجزائر وأربعة عشر دولة من دول الاتحاد الأوروبي ، وتنص الاتفاقية على التحرير الكامل للسوق الجزائرية بخصوص الاستيراد والتصدير وفتح فرص محدودة أمام التصدير الجزائري إلى الاتحاد الأوروبي، ومن المقرر إزالة الحواجز التي تعرقل التجارة والقدرات التنافسية وأيضا إلغاء القيود الجمركية خلال فترة زمنية معينة(عامين).

<sup>vi</sup> Ahmed Aghrout, 'Embracing Free Trade: The EU's Economic Partnership with Algeria', *Intereconomics-Review of European Economic Policy*, vol. 42, no. 2, March/April 2007, pp. 96-104.

<sup>vii</sup> The WTO created in February 1996 the Regional Trade Agreements Committee to examine regional groupings and to assess whether they are consistent with its rules. Details can be found in the World Trade Organization: Regional Trade Agreements, *The WTO's Rules*, [http://www.wto.org/english/tratop\\_e/region\\_e/regrul\\_e.htm](http://www.wto.org/english/tratop_e/region_e/regrul_e.htm), accessed 09 March 2009.

<sup>viii</sup> Ahmed Aghrout, *From Preferential Status to Partnership - The Euro-Maghreb Relationship* (Aldershot: Ashgate publishing Limited, 2000).

<sup>ix</sup> Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD), *Preferential Trading Arrangements in Agricultural and Food Markets: The Case of the European Union and the United States* (Paris: OECD, 2005), pp. 17-64.

<sup>x</sup> José-María García-Alvarez-Coque, 'Agricultural Trade and the Barcelona Process: Is full liberalisation possible?', in *European Review of Agricultural Economics*, vol. 29, no. 3, 2002, pp. 399-422.

<sup>xi</sup> The MEDA I for the period 1995-1999 accounted for €3,435 million. The funding of MEDA II for the period 2000-2006 amounts to €5,350 million. Consisting mainly of grants, the MEDA programme also includes the financing of risk capital and interest rate subsidies related to loans granted by the European Investment Bank.

This programme will be replaced by a new financial instrument, the ENPI (European Neighbourhood Policy Instrument), and will come into force in early 2007. Common for both the EU's southern and eastern neighbours, the ENPI will be endowed with €14.9 billion for the period 2007-2013.

<sup>xii</sup> الهامش رقم 6.

<sup>xiii</sup> Youcef Benabdallah, 'Evaluation des politiques de mise à niveau des entreprises de la rive sud de la Méditerranée :les cas de l'Algérie, l'Egypte, le Maroc et la Tunisie', FEMISE Research Programme, n° FEM 31-05, décembre 2007, p.41.

<sup>xiv</sup> Programme de Mise à Niveau

<sup>xv</sup> Mimoune L, Kheladi M, 'Partenariat Algérie-Union européenne et mise à niveau des entreprises algériennes', Colloque « Economie Méditerranée Monde Arabe » 26 et 27 mai 2006 Université Galatasaray, Istanbul, Turquie p,9 .

<sup>xvi</sup> Benabdallah, *op.cit* , p.52 .

<sup>xvii</sup> خير الدين معطى الله ، يمينة كواحلة ، 'شكالية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ' جامعة الشلف، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية .يومي 17 و 18أفريل2006.

<sup>xviii</sup> Le programme d'appui aux PME est doté d'un financement de 62,9 millions d'euros, dont 57 millions en provenance de la Commission européenne, 3,4 millions apportés par le gouvernement algérien et 2,5 millions représentant la contribution des entreprises bénéficiant des prestations du programme.

<sup>xix</sup> ONUDI, ' Programme intégré pour l'amélioration de la compétitivité et l'appui à la restructuration industrielle en Algérie, groupe d'évaluation', AOUT 2006, pp.12-3 <sup>xx</sup>من حيث الدعم لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم ، المفوضية الأوروبية وفرت لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إيداع 20 مليون يورو لتغطية الضمانات المالية الصادرة عن صندوق ضمان المخاطر (FGAR) (و ذلك من خلال صندوق ضمان القروض و الاستثمارات (CGCI).

<sup>xxi</sup>Voir le site web, Ministère de la PME et de l'Artisanat, Algérie, 2009.

<sup>xxii</sup> Benabdallah, *op.cit* , pp.55-6

<sup>xxiii</sup> Programme d'Appui aux PME/PMI Algériennes (Euro développement PME),2007.

<sup>xxiv</sup> تجدر الإشارة إلى أن هذا البرنامج يولي أهمية بتقديم الدعم المباشر للمشاريع الصغيرة والمتوسطة للقطاع الخاص.

<sup>xxv</sup> Programme d'Appui, *op.cit* , p. 2 .

<sup>xxvi</sup> سجلت هذه المرحلة إجراءين 2 آخرين إلى جانب إلغاء 11 أخرى أنظر برنامج الدعم للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية، 2007.

<sup>xxvii</sup> Bourse de Sous-Traitance et de Partenariat (BSTP)

<sup>xxviii</sup>Programme de Mise à Niveau

<sup>xxix</sup> Comité de pilotage du programme de mise à niveau des entreprises, (Décret n° 95-2495 du 18 décembre 1995).

<sup>xxx</sup> Fond de développement et de compétitivité industrielle, a été créé par la Loi n° 94-127du 27 décembre 1994 ,( Loi de finance 1995) .

<sup>xxxi</sup> Le diagnostic doit couvrir toutes les fonctions de l'entreprise en tenant compte du contexte international et des mutations en cours afin de déceler ses forces et ses faiblesses . L'objectif étant la définition de son positionnement stratégique et l'établissement d'un plan de mise à niveau.

<http://www.pmn.nat.tn/fr/doc.asp?mcat=4&mrub=85&msrub=76&dev=true>.

Avril 2009,

<sup>xxxii</sup> Samy Bennaceur , ' Evaluation des politiques de mise à niveau des entreprises de la rive sud de la Méditerranée :les cas de l'Algérie, l'Egypte, le Maroc et la Tunisie', FEMISE Research Programme ,n° FEM 31-05, décembre 2007, pp. 86-7

<sup>xxxiii</sup> Hervé Bougault, Ewa Filipiak, ' Les programmes de mise à niveau des entreprises Tunisie,Maroc,Sénégal' Agence Française de Développement, 2005, pp. 39-40.

<sup>xxxiv</sup> Bulletin de la mise à niveau, Ministère de l'Industrie, de l'énergie et de PME, n°16, novembre 2007.

<sup>xxxv</sup> Ibid.

<sup>xxxvi</sup> Ibid.

<sup>xxxvii</sup> Ibid.

<sup>xxxviii</sup> Voir le site web, <http://www.pmn.nat.tn/fr/archived.asp>,Avril 2009.

---

<sup>xxxix</sup> الملاحظ أن هذا البرنامج لم يعطي الثمار المرجوة منه وخاصة في عصرنة وسائل الإنتاج وتكييفها مع مستجدات السوق، وارتفاع التكنولوجيا الحديثة وكذا مسايرة المؤسسة فيما يخص برامج التأهيل على مستوى الموارد البشرية.

<sup>xl</sup> Voir le site web, <http://reme.info/projets/maroc-mise-a-niveau.html>, Avril 2009.

<sup>xli</sup> Lahcen Achy, ' *Evaluation des politiques de mise à niveau des entreprises de la rive sud de la Méditerranée : les cas de l'Algérie, l'Egypte, le Maroc et la Tunisie* ', FEMISE Research Programme ,n° FEM 31-05, décembre 2007, p.75.

<sup>xlii</sup> Euro Maroc Entreprise

<sup>xliiii</sup> Voir le site web,

[http://www.aniveau.ma/fr/tam.php?id\\_rub=20&id\\_brub=6&type=2](http://www.aniveau.ma/fr/tam.php?id_rub=20&id_brub=6&type=2), Avril 2009

<sup>xliv</sup> يهدف هذا التشخيص إلى تحسين أداء الشركات ، وإعادة تحديد التمركز الاستراتيجي لتحقيق مستوى المنافسة الدولية. أهميتها خاضعة للتعاون الوثيق جدا بين فريق التصميم والاستشاريين.